



## برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف  
في بروتوكول مونتريال بشأن المواد  
المستنفدة لطبقة الأوزون  
الاجتماع الثالث والأربعون  
بانكوك، 22 و 24 أيار/مايو و 14-17 تموز/يوليه 2021

### تقرير الاجتماع الثالث والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

الجلسة المعقودة عبر الإنترنت بشأن تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ  
بروتوكول مونتريال

#### المقدمة

1- نظراً لاستمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما يتصل بها من قيود على السفر، لم يتسن عقد الاجتماع الثالث والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بالحضور الشخصي كما كان مقرراً. وبدلاً من ذلك، تم اختيار عدد من المسائل الواردة في بنود جدول الأعمال المؤقت لتناولها عبر الإنترنت، بما في ذلك مسألة تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة 2021-2023.

2- وبناءً عليه، عُقدت يومي 22 و 24 أيار/مايو 2021 جلسة عبر الإنترنت بشأن تجديد الموارد للنظر في التوجيهات التي ستقدم لفرقة العمل التابعة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي (فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد) بشأن مواصلة عملها على المجلد 3 من التقرير الصادر عن الفريق في أيار/مايو 2020، الذي يتضمن تقييماً لاحتياجات تمويل تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف للفترة 2021-2023 (تقرير تجديد الموارد) والتصويب المتعلق به.

#### أولاً- افتتاح الجلسة

- 3- اشترك في رئاسة الدورة السيد مارتن سيروا (كندا) والسيدة فيزميندا أوسوريو (الفلبين).
- 4- افتتحت السيدة أوسوريو الاجتماع في الساعة 14:05 (بتوقيت نيروبي (التوقيت العالمي المنسق+3))<sup>(1)</sup> من يوم السبت 22 أيار/مايو 2021.

(1) جميع الأوقات المذكورة هي بتوقيت نيروبي (التوقيت العالمي المنسق +3).

- 5- وأدلت السيدة ميغومي سيكي، الأمينة التنفيذية لأمانة الأوزون، ببيان افتتاحي.
- 6- ورحبت السيدة أوسوريو بالمثلين في الجلسة المعقودة عبر الإنترنت وشكرتهم على ما أبدوه من تقان ومرونة بحضورهم الاجتماعات أثناء عطلة نهاية الأسبوع.
- 7- وأعربت السيدة سيكي في بيانها عن تقديرها للأطراف على القرار الذي اتخذته الاجتماع الاستثنائي الرابع للأطراف في بروتوكول مونتريال لتيسير سداد العديد من الأطراف لمساهماتها في الصندوق المتعدد الأطراف لعام 2021. ونتيجة للجهود الحثيثة التي بذلها مؤيدو مشروع المقرر وتعاون الأطراف المانحة الأخرى وجميع الأطراف العاملة بموجب الفقرة 1 من المادة 5 (الأطراف العاملة بالمادة 5)، أصبح من الممكن الآن تأمين مساهمات قيمة للصندوق المتعدد الأطراف، بما يكفل موقفاً مالياً أقوى لإحراز تقدم بموجب البروتوكول.
- 8- وتمثلت المهمة الرئيسية للجلسة الحالية المعقودة عبر الإنترنت في التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى إصدار تقرير تكميلي أو تحديث للتقرير الصادر عن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي في أيار/مايو 2020، ونوع المعلومات التي ينبغي أن يتناولها أي إصدار من هذا القبيل. وبفضل التعليقات التي نشرتها الأطراف على المنتدى الإلكتروني بشأن هذه المسألة قبل انعقاد الجلسة تمكّنت جميع الأطراف من الاستعداد للمناقشة في الجلسة الحالية.
- 9- وشكّل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة أمراً مهماً لأن العمل الإضافي للفريق، إلى جانب التقرير الأصلي الصادر في أيار/مايو 2020، سيشكلان أساس مفاوضات تجديد الموارد للفترة 2021-2023، المقرر إجراؤها أثناء الاجتماع المشترك الثاني عشر (الجزء الثاني) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون والثالث والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال. ولا يزال من غير المؤكد ما إذا كان ذلك الاجتماع سيُعقد بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت؛ لذلك قد ترغب الأطراف في النظر في طرق أخرى للتفاوض بهدف التوصل إلى توافق في الآراء وإلى حل وسط إذا تعذر عقد الاجتماع بالحضور الشخصي.

## ثانياً- المسائل التنظيمية

### ألف- الحضور

- 10- حضر الاجتماع ممثلو الأطراف التالية في بروتوكول مونتريال: الاتحاد الروسي، الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوفالو، وتونغا، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية، والدانمرك، وساموا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصين، وغامبيا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، ونيوي، والهند، وبنغاليا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.
- 11- ومُثلت في الاجتماع كيانات الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة التالية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ومُثلت أيضاً أفرقة التقييم التابعة لبروتوكول مونتريال وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.
- 12- ومُثلت أيضاً في الاجتماع بصفة مراقب المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الصناعية والأكاديمية وغيرها من الهيئات والمنظمات الواردة فيما يلي: شركة داكن، وشركة نولان شيري وشركائه المحدودة، ووكالة التحقيقات البيئية، ومعهد الحوكمة والتنمية المستدامة، ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، وجامعة سان فرانسيسكو دي كيتو.

## باء - إقرار جدول الأعمال

13- اعتمد الفريق العامل جدول الأعمال التالي للجلسة المعقودة عبر الإنترنت على أساس جدول الأعمال المؤقت الكامل للاجتماع الثالث والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/43/1 و جدول الأعمال المؤقت المختصر الخاص بالجلسة المعقودة عبر الإنترنت بشأن تجديد الموارد، الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/43/2/Add.1.

1- افتتاح الجلسة.

2- المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

3- تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف: التوجيهات المقدمة إلى فرقة العمل التابعة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي فيما يتعلق بمواصلة العمل على تقرير تجديد الموارد.

4- اعتماد التقرير.

5- اختتام الجلسة.

## جيم - تنظيم العمل

14- وافق الفريق العامل على تنظيم العمل الذي اقترحه الرئيس المشارك، والمتمثل في التركيز حصراً على البند 3 من جدول الأعمال؛ وإنشاء أفرقة اتصال وأفرقة غير رسمية، أو عقد اجتماعات غير رسمية أو إقليمية، فيما بين اجتماعي الجلسة المعقودة عبر الإنترنت، حسب الاقتضاء، بدعم تقني من الأمانة؛ وتقديم أي مشاريع مقررات مقترحة للنظر فيها أثناء الجلسة المعقودة عبر الإنترنت في صيغة إلكترونية إلى الأمانة، على أن يفهم أن ترجمة هذه النصوص لن تكون ممكنة بسبب ضيق الوقت. وستُعقد الاجتماعات العامة يومياً من الساعة 14:00 إلى الساعة 16:00 ومن الساعة 16:30 إلى الساعة 18:00.

ثالثاً - تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف: التوجيهات المقدمة إلى فرقة العمل التابعة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي بشأن مواصلة العمل على تقرير تجديد الموارد

15- أشار الرئيس المشارك، في معرض تقديمه لهذا البند، إلى أن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي أنشأ، عملاً بالمقرر 1/31، فرقة عمل لإعداد تقرير عن تجديد الموارد بشأن المستوى الملائم لتمويل الصندوق المتعدد الأطراف للفترة 2021-2023. واستعرضت الأطراف تقرير فرقة العمل وعُلقت عليه عبر منتدى إلكتروني أنشئ من أجل الاجتماع الثاني والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، الذي عُقد في أواخر عام 2020. وكان الرئيس المشارك للفريق العامل قد قدما لفرقة العمل تجميعاً لتعليقات الأطراف، وأصدرت فرقة العمل وثيقة ردود في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بعنوان "ردود فرقة العمل التابعة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي المعنية بتجديد الموارد على الرئيسيين المشاركين للاجتماع الثاني والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية"، وأُنشئت كوثيقة معلومات أساسية للدورة الحالية المعقودة عبر الإنترنت دون أن تُطرح للمناقشة.

16- وترد معلومات أساسية إضافية عن هذه المسألة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/43/2/Add.1، بما في ذلك الخيارات الأربعة المحتملة التالية لمواصلة العمل على تقرير تجديد الموارد، التي وضعتها الأمانة لتُشكل أساساً لمناقشة الأطراف:

(أ) إعداد تقريرٍ تكميليٍّ يستند إلى قائمة المسائل التي اتفقت عليها الأطراف. ويمكن أن تتضمن قائمة المسائل واحدة أو أكثر مما يلي:

- '1' عناصر من سيناريوهات وأنشطة إضافية، يجري اختيارها من وثيقة ردود فرقة العمل؛
- '2' عناصر جديدة من سيناريوهات وأنشطة إضافية غير واردة في وثيقة ردود فرقة العمل؛
- '3' التصحيحات والتوضيحات التي خُذت وتناولتها وثيقة ردود فرقة العمل؛
- '4' التحديتات التي تستند إلى المقررات والقواعد والمبادئ التوجيهية التي اتفقت عليها اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس والثمانين<sup>(2)</sup>؛

(ب) إعداد تقريرٍ تكميليٍّ دون قائمة المسائل المتفق عليها، ولكن على أساس طلب يُوجّه إلى فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد بأن تأخذ في اعتبارها، قدر الإمكان، التعليقات التي قدمتها الأطراف، على النحو الذي جُمع في وثيقة ردود فرقة العمل، وذلك بهدف تحديد أدق لنطاق التمويل المقدر للفترة الثلاثية السنوات 2021-2023؛

(ج) إعداد تقريرٍ مستكمل يأخذ في الاعتبار التصحيحات والتوضيحات التي حددتها وتناولتها وثيقة ردود فرقة العمل و/أو يأخذ في الاعتبار المقررات والقواعد والمبادئ التوجيهية التي اتفقت عليها اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس والثمانين؛

(د) عدم إعداد تقريرٍ إضافي، إذا قرّرت الأطراف أن هناك بالفعل معلومات كافية متاحة في تقرير التجديد.

17- وافتُتح منتدى إلكتروني في الفترة من 12 نيسان/أبريل إلى 10 أيار/مايو 2021 لتمكين الأطراف من التعليق على الخيارات، وجُمعت التعليقات الواردة من الأطراف في المنتدى الإلكتروني في وثيقة بعنوان "تجميع التعليقات الواردة من الأطراف في المنتدى الإلكتروني لتجديد الموارد (الاجتماع الثالث والأربعون للفريق العامل المفتوح العضوية)"، بشأن مواصلة العمل على تقرير تجديد الموارد الصادر عن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي، وأُتيحت وثيقة التجميع كمستند معلومات أساسية.

18- وقبل فتح باب التعليقات، شدّد الرئيس المشارك على أهمية قصر المناقشة على التوجيهات التي سنُقَدَّم إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وتجنب التعليقات على المسائل الموضوعية الواردة في تقرير تجديد الموارد الصادر عن الفريق أو في وثيقة الردود المتعلقة به المقدّمة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وطلب إلى الأطراف أن تربط مداخلتها بالخيارات المبيّنة في الوثيقة حيثما أمكن ذلك.

19- وفي المناقشة التي تلت ذلك، استهلّ العديد من الممثلين الذين تناولوا الكلمة بتوجيه الشكر لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وفرقة العمل التابعة له المعنية بتجديد الموارد على عملهما وللأمانة على الأعمال التحضيرية للجلسة المعقودة عبر الإنترنت. واغتمت الكثيرون الفرصة أيضاً لتهنئة السيدة سيكي على تعيينها أمينة تنفيذية.

20- وأثناء المناقشة، أعرب عن درجات متفاوتة من التأييد للخيارات (أ) و(ب) و(ج)، في حين لم يرد ذكر الخيار (د). وحظي بالتأييد الأكبر الخيار (ج)، الذي نصّ على تقريرٍ مستكمل يشمل التصحيحات والتوضيحات ونتائج اجتماعي اللجنة التنفيذية-الاجتماع السادس والثمانون، الذي عُقد في آذار/مارس 2021، والاجتماع السابع والثمانون، المقرّر عقده في حزيران/يونيه 2021 -، حيث أعرب العديد من الممثلين عن تفضيلهم الواضح له، وأفاد عدد قليل منهم، بما في ذلك ممثّل واحدٍ تحدّث باسم مجموعة من الأطراف، أنهم على استعداد للنظر فيه

(2) عملاً بالمقرر 1/31، على الفريق أن يضع في اعتباره المقررات والقواعد والمبادئ التوجيهية التي توافق عليها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس والثمانين وكافة الاجتماعات السابقة له، في تحديد أهلية المشاريع الاستثمارية وغير الاستثمارية للتمويل.

حتى وإن كانوا يفضلون خياراً آخر. وكان الأساس المنطقي العام لذلك هو أن الوقت المتاح والقيود اللوجستية الناجمة عن الجائحة تجعل من الخيار (ج) نهجاً عملياً من شأنه أن يوفر للأطراف التوجيه الكافي لمناقشات تجديد الموارد؛ إلا أن أحد الممثلين أوضح أن التقرير المستكمل ينبغي أن يشمل البيانات الجديدة المقدّمة من الأطراف العاملة بالمادة 5 بشأن استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية، فضلاً عن البيانات المقدّمة في البرامج القطرية في إطار الصندوق المتعدد الأطراف. وأيد عدد من الممثلين الخيار (ج)، ولكن بالاقتران مع خيار آخر: حيث اقترح ممثلان أن يُجمع بين الخيار (ج) والخيار (ب) لكي تُؤخذ في الاعتبار أيضاً تعليقات الأطراف على تقرير تجديد الموارد، وطلب كلاهما إجراء تقييم لتأثير الجائحة على أنشطة الامتثال وعلى الفرص المحتملة عند التعافي من الجائحة، بينما فضّل اثنان آخران الجمع بين الخيار (ج) والخيار (أ)، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من الأطراف المؤيِّدة للتقرير التكميلي على النحو المنصوص عليه في الخيار (أ). وقال الممثل الذي تحدث باسم مجموعة من الأطراف إن المجموعة قد تنظر في تقليص نطاق التقرير التكميلي الذي كانت قد اقترحتة على المنتدى الإلكتروني. واختار أحد الممثلين الخيار (ب) باعتباره بديلاً أكثر واقعية مقارنة بالخيار (أ)، الذي يشكل عادة النهج المفضل. وقال أحد الممثلين إن الخيار (أ) غير قابل للتطبيق، لأن ظروف الاجتماع تمنع الفريق العامل فعلياً من التفاوض على قائمة بالمسائل الرئيسية كما كان قد يفعل في الظروف العادية.

21- وجرت مناقشات مستفيضة بشأن مدى تناول فرقة العمل للتعليقات الخطية الواردة من الأطراف على تقرير تجديد الموارد. وفي حين أقر العديد من الممثلين بأهمية تعليقات الأطراف، جادل البعض بأن تناولها جميعاً يُعتبر أمراً غير عملي. وأشار أحد الممثلين إلى أن الخيار (ب) يمثل مشكلة لأنه يطلب أساساً من فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد أن تأخذ العدد الكبير من التعليقات في الاعتبار "إلى أقصى حد ممكن"، وهذا لا يشكل توجيهاً كافياً وقد يؤدي إلى معالجة التعليقات بغض النظر عما إذا كانت ذات صلة بالموضوع أو مفيدة للتحليل. وقالت واحدة من الممثلين، في سياق إشارتها إلى أن الفريق العامل لا يملك سلطة تعديل اختصاصات دراسة تجديد الموارد، إن فرقة العمل ينبغي أن تقتصر على التعليقات التي تتماشى مع الاختصاصات؛ وأيد عدد من الممثلين الآخرين هذا الموقف لاحقاً.

22- واستجابت ممثلة فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي لطلبات التوضيح وللشواغل الناشئة عن المناقشة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل الإضافي الذي تستطيع فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد القيام به وكيف يمكنها أن تدرج في تقرير مستكمل الجوانب البارزة لمناقشات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف في اجتماعها السابع والثمانين، المقرر عقده في أواخر حزيران/يونيه 2021. وأوضحت أن اختصاصات دراسة تجديد الموارد لا تشمل المقررات الصادرة بعد الاجتماع الخامس والثمانين للجنة التنفيذية، ولذلك تلزم تعليمات تغطي الاجتماعات الإضافية. ويمكن للتقرير المستكمل أن يأخذ أيضاً في الاعتبار عدة مشاريع وافقت عليها اللجنة التنفيذية فيما بين الدورات، فضلاً عن تصديقات أطراف جديدة على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال. وفيما يتعلق بقدرات فرقة العمل، أشارت إلى أن فترة السنتين لولاية الفرقة كانت فترة غير عادية طرحت بعض الصعوبات بالنسبة لأعضائها، الذين أصبح لدى بعضهم الآن التزامات إضافية لم تكن متوقعة في بداية الولاية. ومن شأن إعداد تقرير جديد كامل يستند إلى سيناريوهات أخرى أن يشكّل ضغطاً على فرقة العمل، شأنه في ذلك شأن النظر في أكثر من 200 تعليق على تقرير تجديد الموارد. ولذلك سيلزم توجيه بوضوح التعليقات التي ينبغي النظر فيها.

23- وعرض ممثل كندا مشروع نص يرد في ورقة غرفة اجتماعات بشأن التوجيهات المحتملة التي يمكن تقديمها لفرقة العمل المعنية بتجديد الموارد. وأوضح أن المقترح ينص، على غرار الخيار (ج)، على تقرير مستكمل، ولكنه يشمل أيضاً النظر في نتائج الاجتماع السابع والثمانين للجنة التنفيذية وفي البيانات الجديدة المقدّمة من الأطراف عن استهلاك وإنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية. وهو يتيح أيضاً العمل التكميلي الذي يوفر سيناريوهات بديلة وتحليلات إضافية. وأوضح أن الاقتراح يهدف إلى تمكين فرقة العمل من الاجتهاد في اتخاذ قرار حكيم بشأن أي العناصر المقترحة من الأطراف من شأنها تعزيز الأساس التقني لحسابات الواردة في التقرير. وقد استخدم نهجاً مماثلاً في تقارير سابقة قُدمت إلى الفريق العامل المفتوح العضوية، حيث أخذ الفريق في الاعتبار جميع التعليقات

الواردة من الأطراف عند تقديمه للتقارير المستكملة. وأشار أيضاً إلى أن تقرير تجديد الموارد لفترة السنوات الثلاث 2021-2023 سيكون أول تقرير يتناول تمويل التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية وسيشكل سابقة؛ لذلك ينبغي أن تسعى الأطراف لتحقيق التميز.

24- ورحب عدد من الممثلين، من بينهم ممثل تحدث باسم مجموعة من الأطراف، بالاقترح بوصفه نقطة انطلاق جيدة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن التوجيهات التي ينبغي تقديمها لفرقة العمل المعنية بتجديد الموارد. ودعا الرئيس المشارك الأطراف إلى دراسة الاقتراح دراسة مستفيضة.

25- وبعد ذلك، قالت السيدة بيلا مارانيون، الرئيسة المشاركة لفرقة العمل، في معرض جوابها على السؤال الذي وُجّه إليها بخصوص رأي فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد في التوجيهات المقترحة في مشروع النص، إن المطلوب واضح فيما يتعلق بتحديث تقرير تجديد الموارد الصادر في أيار/مايو 2020. غير أن فرقة العمل ستحتاج إلى توجيه أوضح بشأن ما ينبغي إدراجه في تقرير تكميلي محتمل.

26- وفيما يتعلق بالاقترح الداعي إلى أن تراعي فرقة العمل في تقريرها المستكمل البيانات الجديدة المقدّمة من الأطراف عن استهلاك وإنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية، أشار العديد من الممثلين إلى أن عام 2020 كان عاماً غير عادي وأن البيانات ذات الصلة لا تمثل الاستهلاك والإنتاج في ظل الظروف العادية نظراً لما كان للجائحة من أثر على الحالة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وأعرب عدد من الممثلين عن قلقهم من أن تؤدي القيم المنخفضة إلى خلل في حساب خط الأساس للتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، مع ما يترتب عن ذلك من آثار بالنسبة للأطراف من حيث تحقيق القيم المستهدفة للامتثال ومستوى التمويل المتاح من الصندوق المتعدد الأطراف لمساعدتها على القيام بذلك. وأفاد أحد الممثلين أنه إذا اتّضح أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت بالفعل على تحديد خط الأساس، فقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار بإتاحة المزيد من الأموال للأطراف العاملة بالمادة 5، لمساعدتها على التخفيض التدريجي للمزيد من كميات مركبات الكربون الهيدروفلورية عندما ينتعش النشاط الاقتصادي مرة أخرى. وقالت السيدة سويلي كارفالو، الرئيسة المشاركة لفرقة العمل، إن بيانات المادة 7 التي وردت لعام 2020 تضمنت على ما يبدو تناقضات كبيرة وسيلزم التحقق منها. وأشار أحد الممثلين إلى أن بيانات البرنامج القطري لعام 2020 التي كانت في طور التقديم إلى أمانة الصندوق المتعدد الأطراف قد تفيد فرقة العمل لكونها توفر بيانات الاستهلاك حسب القطاع، وهو ما يمكن أن تكون له أهمية خاصة نظراً لندرة البيانات المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية في الوقت الراهن.

27- ورداً على سؤال عن نماذج التصديق التي استخدمتها فرقة العمل في تقريرها عن تجديد الموارد، أوضحت السيدة كارفالو أن الأطراف الكبيرة العاملة بالمادة 5 أُخِذت في الاعتبار ضمن السيناريوهين الثاني والثالث، ويتعين تحديث السيناريو الأول، وهو السيناريو الخاص بالتصديقات الحالية، ليشمل تلك التي تمت منذ أيار/مايو 2020.

28- وأعرب أحد الممثلين عن قلقه لكون اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لم تتخذ بعد قرارات بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالسياسات ذات الأولوية، فيما يتعلق بالتمويل لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، ومستوى وطرائق تمويل التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاع خدمات التبريد، والتكاليف المرتبطة بالتنفيذ المتكامل للتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية والتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. ولذلك، من الصعب تقديم توجيهات محدّدة بشأن كيفية تعامل فرقة العمل مع هذه المسائل، ولكن عدم أخذها في الاعتبار قد يؤدي إلى انخفاض جسيم في تقدير التمويل اللازم لتجديد الموارد. وطلب إلى كبير موظفي الصندوق المتعدد الأطراف توفير مزيد من المعلومات بشأن التقدم المحرز في عمل اللجنة التنفيذية.

29- وقدم السيد إدواردو غانم، كبير موظفي أمانة الصندوق المتعدد الأطراف، لمحة عامة عن عمل اللجنة التنفيذية منذ بداية جائحة كوفيد-19. وقال إن اللجنة التنفيذية وافقت على استخدام عملية للموافقة فيما بين الدورات للنظر في أكبر عدد ممكن من البنود المدرجة في جدول أعمال اجتماعها الخامس والثمانين والنظر في جميع مقترحات المشاريع المقدّمة للنظر فيها في ذلك الاجتماع. وتمت الموافقة على عدد من المشاريع، مما أتاح للأطراف

العاملة بالمادة 5 مواصلة تنفيذ خطط إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية ومشاريع التعزيز المؤسسي. وقررت اللجنة التنفيذية تأجيل بنود جدول الأعمال التي لم يُنظر فيها أثناء الاجتماع الخامس والثمانين إلى الاجتماع السادس والثمانين، الذي وضعت له اللجنة عملية أوسع لتمكينها من النظر في مقترحات المشاريع بالإضافة إلى النظر أيضاً في مجموعة من الوثائق المتكررة، مثل التقارير المرحلية وخطط الأعمال وبيانات البرامج القطرية.

30- ولم تتمكن اللجنة من عقد اجتماع بالحضور الشخصي في أوائل آذار/مارس 2021، كما كان مقرراً، لتناول جميع المسائل المعلقة التي لم يكن بالإمكان الموافقة عليها باستخدام العملية فيما بين الدورات. ولذلك مددت عملية ما بين الدورات للاجتماع السادس والثمانين واستكملتها باجتماعات معقودة عبر الإنترنت. وكانت اللجنة التنفيذية قد وافقت على جميع مقترحات المشاريع المطروحة أمامها للنظر فيها في اجتماعها السادس والثمانين باستثناء مقترح واحد، وأجريت مناقشات مستفيضة بشأن عنصرين هامين من السياسة المتصلة بمركبات الكربون الهيدروفلورية، وهما مشروع المبادئ التوجيهية لإعداد خطط التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية لدى الأطراف العاملة بالمادة 5، وإطار المشاورات مع المؤسسات ذات الصلة لاستكشاف موارد إضافية لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة من أجل التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاعي التبريد وتكييف الهواء. وأتفق على اختتام المناقشات بشأن هذين العنصرين في الاجتماع السابع والثمانين في حزيران/يونيه 2021، ورُوِّدَت الأمانة بتوجيهات بشأن كيفية معالجتهما. وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لإعداد مشاريع التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، قدم 24 طرفاً من الأطراف العاملة بالمادة 5 طلبات تمويل لكي ينظر فيها الاجتماع السادس والثمانون، وحتى الآن قدم حوالي 30 إلى 35 طرفاً طلبات من هذا القبيل إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع والثمانين. وتعترم اللجنة التنفيذية النظر في الموافقة على الطلبات بعد أن تتم الموافقة على المبادئ التوجيهية.

31- ورداً على سؤال عن كيفية تناول فرقة العمل للفترة الفرعية 2 (و) من الاختصاصات<sup>(3)</sup>، قالت السيدة كارفالو إن التقرير يتضمن مرفقاً مخصصاً للنهج المقترح للأطراف ذات حجم الاستهلاك المنخفض، والمتمثل في الإبقاء على الزخم الذي تم تحقيقه أثناء التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والبناء عليه. غير أنه لم يتسن النظر في تكلفة تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في غياب التوجيهات من اللجنة التنفيذية.

32- واقترح أحد الممثلين، بتأييد من ممثلين آخرين، أن تأخذ فرقة العمل في اعتبارها عند إعداد التقرير المستكمل تأثير جائحة كوفيد-19 الحالية على تقديرات تجديد الموارد ونطاقها المناسب. ولكن ممثلين آخرين أشاروا إلى أنه على الرغم من أن المعلومات قد تفيد في مساعدة الأطراف على فهم الآثار لاحقاً خلال فترة الثلاث سنوات، فإنه من غير العملي أن يُطلب من فرقة العمل دراسة الموضوع، لأسباب من بينها تعقيد المسألة؛ والوقت المتاح لفرقة العمل للقيام بالعمل؛ وكون أعضائها ليسوا خبراء فيما يتعلق بكوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لاستمرار الجائحة، فإن من السابق لأوانه تقييم أثرها الكامل. واقترحت واحدة من الممثلين إمكانية أن تنظر الأطراف في الاضطلاع بهذا العمل بشكل منفصل أو أن تطلب من فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي القيام بذلك في وقت لاحق في المستقبل. وقال ممثل آخر إن كوفيد-19 لم يؤثر على التزامات الأطراف بالتخفيض التدريجي بموجب تعديل كيغالي، وبالتالي فلا حاجة إلى مثل هذا التحليل.

33- وأعربت السيدة مارانيون عن قلقها بخصوص توفر ما يكفي من المعلومات الكفيلة بمساعدة فرقة العمل في هذا المسعى وتمكينها من تعديل تقديراتها بأي طريقة مجدية. وقالت السيدة كارفالو إنها تتوقع توفر مزيد من المعلومات عن الأثر الأطول أمداً لكوفيد-19 في السنوات المقبلة، وفي الوقت الراهن يعطي النموذج الحالي الذي قدمته فرقة العمل صورة جيدة عما آل إليه الوضع في منتصف الطريق.

(3) ضرورة تخصيص موارد للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض من أجل بدء استخدام بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحترار العالمي، وللحفاظ على كفاءة استخدام الطاقة في قطاع خدمات الصيانة/المستعملين النهائيين، وذلك وفقاً للمقررات التي تتخذها اللجنة التنفيذية في هذا الصدد.

34- وفيما يتعلق بتأثير كوفيد-19 على تنفيذ الأنشطة في إطار الصندوق المتعدد الأطراف، قال السيد غانم إن اللجنة التنفيذية تتلقى منذ الاجتماع الخامس والثمانين إحاطات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك من الوكالات الثنائية والتنفيذية، كما أن بعض الأنشطة عدلت لضمان عدم تأثر التنفيذ. وأضاف أن اللجنة التنفيذية كانت تنظر في كل اجتماع فيما يمكن مواصلة تنفيذه من المشاريع والأنشطة قيد التنفيذ، ولا سيما تلك التي تتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية وترتبط بتاريخ انتهاء محدد. وستنظر اللجنة في المسألة مرة أخرى في اجتماعها السابع والثمانين وتتنظر في تمديد تنفيذ المشاريع المتأثرة بجائحة كوفيد-19 إذا لزم الأمر. ومن المقرر أيضاً أن تنظر اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع والثمانين في عدد من المسائل المتعلقة بالسياسات. ونظراً لضيق الوقت والقيود المفروضة على عقد اجتماعات رسمية، قد ترغب اللجنة في التفكير في تأجيل النظر في بعض المسائل المتعلقة بالسياسات، كما حدث في الماضي، إلى الاجتماع التالي المقرر عقده حالياً في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

35- وتعمل الأمانة في الوقت الراهن مع رئيس اللجنة التنفيذية على وضع الصيغة النهائية لإجراءات الاجتماع السابع والثمانين، وستبلغ اللجنة التنفيذية بتلك الخطط في الوقت المناسب. وشكر الرئيس المشارك للجنة التنفيذية على عملها المتميز.

36- وفيما يتعلق باقتراح توفير بعض المرونة لفرقة العمل لتقديم سيناريوهات بديلة وتحليلات إضافية في تقرير تكميلي، أعرب عدد من الممثلين عن قلقهم من أن التوجيهات مبهمة للغاية وعلى الأطراف نفسها أن تقرر ما ينبغي تناوله في أي تقرير تكميلي من هذا القبيل. وقد يكون من غير العملي بالنسبة لفرقة العمل أن تحلل جميع تعليقات الأطراف الواردة في التجميع الذي أعده الرئيس المشارك للاجتماع الثاني والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، وأن تقرر أي التعليقات ينبغي مواصلة العمل عليها. واقترح ممثلان ألا تطلب التوجيهات من فرقة العمل النظر في سيناريوهات بديلة، بل أن تقتصر على التحليل الإضافي، وأشارت واحدة منهما إلى غياب تعريف لمصطلح "سيناريو بديل" لتوجيه فرقة العمل. وقالت ممثلة أخرى، بعد أن سمعت من الرئيس المشارك لفرقة العمل أن هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه، إنها لا تشعر بالارتياح لإرغام فرقة العمل على إعداد تقرير تكميلي دون توجيه كاف.

37- وارتأى ممثلون آخرون، من بينهم ممثل تحدث باسم مجموعة من الأطراف، أن تقديم فرقة العمل تحليلاً إضافياً أو سيناريوهات بديلة قد يضيف قيمة كبيرة لعملية التفاوض بشأن تجديد الموارد. وشدد أحدهم على ضرورة التحلي بالحس العملي في المناخ الحالي، مؤكداً ضرورة تقديم توجيهات أكثر تحديداً في ظل الظروف العادية. ورأت ممثلة أخرى أن غموض التوجيه يشكل نقطة قوة لأنه يمنح فرقة العمل مزيداً من الحرية.

38- واقترح أحد الممثلين تصنيف تعليقات الأطراف الواردة في تجميع الرئيسين المشاركين والبالغ عددها حوالي 200 تعليق إلى فئات مختلفة كوسيلة لتحديد أهمها وإيجاد طريقة لتناولها. واقترح ممثل آخر، متحدّثاً باسم مجموعة من الأطراف، أن تأخذ فرقة العمل في الاعتبار المسائل التي يوجد بشأنها نوع من التقارب بين عدة تعليقات. واقترح ممثل آخر ألا تؤخذ في الاعتبار إلا التعليقات المتصلة باختصاصات تجديد الموارد. وأعربت السيدة مارانيون عن أسفها لأن الظروف لم تسمح لفرقة العمل بإجراء مناقشات مع الأطراف بشأن تعليقاتها.

39- وعقب قرار الرئيسين المشاركين بضرورة حذف الاقتراح المقدم في مشروع التوجيهات فيما يتعلق بإعداد فريق العمل لتقرير تكميلي نظراً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك، اعترض أحد الممثلين، مقترحاً أنه كان ينبغي النظر في النص الذي عرضه ممثل كندا كوحدة متكاملة، والموافقة على كافة عناصرها مجتمعة أو عدم الموافقة على أي منها، بدلاً من النظر في الفقرات الفرعية كعناصر منفصلة.

40- ورداً على طلب توضيح بشأن هذه المسألة، أوضح كبير الموظفين القانونيين في أمانة الأوزون أنه يُنظر في المقترحات ككل عندما تكون عناصرها معتمدةً بعضها على بعض، بينما العناصر في الحالة الراهنة مستقلة ويمكن الاتفاق عليها منفصلة. ولو توفرت فرصة لمواصلة مناقشة المسألة لاحقاً، لأمكن ترك الفقرة المتنازع عليها بين قوسين مربعين. وفي حالات شبيهة بالحالة الراهنة، حيث لا تتوفر فرصة لإجراء مزيد من المفاوضات، جرت



العادة على حذف العناصر التي لا يتفق عليها وإدراج الآراء المختلفة المطروحة بشأنها في تقرير الاجتماع. وكحل آخر، يمكن ترك الفقرة في مكانها بين قوسين مربعين، دون أن تشكل أساساً للإجراءات التي تتخذها فرقة العمل المعنية بتجديد الموارد في المستقبل. وعقب التوضيح، اقترح الممثل الذي أثار الاعتراض إدراج توضيح الأمانة في تقرير الاجتماع.

41- واتفق الفريق العامل على التوجيهات التي ستقدم إلى فرقة العمل التابعة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي بشأن مواصلة العمل على تقريرها عن تجديد الموارد، على النحو المبين في مرفق هذا التقرير، الذي أُحيل إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي للنظر فيه.

#### رابعاً - اعتماد التقرير

42- اعتمدت الأطراف هذا التقرير يوم الإثنين، 24 أيار/مايو 2021، استناداً إلى مشروع التقرير الذي تم تعميمه. وكُلِّفت أمانة الأوزون بوضع الصيغة النهائية للتقرير.

#### خامساً - اختتام الجلسة

43- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، رُفِع الاجتماع الثالث والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية وأُعلن اختتام الجلسة المعقودة عبر الإنترنت بشأن تقرير تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف في الساعة 19:05 من يوم الإثنين 24 أيار/مايو 2021.

**المرفق****تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف: التوجيهات المقدّمة إلى فرقة العمل التابعة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي بشأن مواصلة العمل على تقرير تجديد الموارد**

تحديث التقرير الصادر في أيار/مايو 2020، حسب الحاجة، ليأخذ في الاعتبار:

(أ) التصحيحات والتوضيحات التي حُدِّت في وثيقة ردود فرقة العمل التابعة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي؛

(ب) المقررات والقواعد والمبادئ التوجيهية التي اتفقت عليها اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع والثمانين وكافة الاجتماعات السابقة له<sup>(1)</sup>.

---

(1) على أساس ضرورة اعتبار عام 2020 عاماً غير عاديّ نتيجة الوضع الناجم عن الجائحة.